



Distr.
LIMITED

A/CONF.165/L.6/Add.1
12 June 1996

ARABIC

Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية
(المؤتمر الثاني)



اسطنبول ، تركيا
٣ - ١٤ حزيران / يونيو ١٩٩٦

البند ٩ من جدول الأعمال

جدول أعمال المؤتمـر: الغايات والمبادئ والالتزامـات
وخطـة العمل العالمية

تقرير اللجنة الأولى

إضافة

المقرر: السيدة عايشة أوغوت (تركيا)

في الجلسة ... المعقودة في ... حزيران/يونيه ١٩٩٦، أقرت اللجنة الأولى، الفصل الأول (الدبياجة) من جدول أعمال المؤتمـر وأوصت المؤتمـر باعتماده. وفيما يلي نص الفصل الأول:

الفصل الأول

الدبياجة

١ - نعترف بالحاجة الماسة إلى تحسين نوعية المستوطنات البشرية التي تؤثر تأثيراً عميقاً في الحياة اليومية لشعوبنا وفي رفاهها. وهناك إحساس بوجود فرصة وأمل كبيرين في إمكانية بناء عالم جديد تكون فيه التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، بوصفها مكونات متراقبة ومتضامنة للتنمية المستدامة، أمراً من الممكن تحقيقه من خلال التضامن والتعاون داخل البلدان وفيما بينها، ومن خلال شراكة فعالة على جميع المستويات. ويعتبر قيام تعاون دولي وتضامن عالمي، بهدفي من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبروح من الشراكة، أمراً أساسياً لتحسين نوعية حياة شعوب العالم.

٢ - وهدف مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (المؤتمر الثاني) هو معالجة موضوعين يكتسيان أهمية عالمية متساوية: "المأوى الملائم للجميع" و "التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم آخذ في التحضر". ويعتبر البشر في مركز اهتمامات التنمية المستدامة، بما في ذلك توفير المأوى الملائم للجميع والمستوطنات البشرية المستدامة، ولهم الحق في حياة صحية ومنتجة في انسجام مع الطبيعة. ولهم الحق أيضاً في حياة تنسمج مع تراثهم الثقافي وقيمهم الروحية والثقافية. [وعلى الرغم من أنه يجب أن توضع في الاعتبار أهمية الخصائص الوطنية والإقليمية لمختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، فإن من واجب الدول، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، أن تعزز جميع حقوق الإنسان والحرريات الأساسية وأن تحميها].

٣ مكررة - وفيما يتعلق بالموضوع الأول، فإن جزءاً كبيراً من سكان العالم يفتقر إلى المأوى والمرافق الصحية، ولا سيما في البلدان النامية. ونسلم بأن الحصول على المأوى والخدمات الأساسية المأمونة والصحية هو أمر جوهري لرفاه الفرد المادي وال النفسي والاجتماعي والاقتصادي وينبغي أن يمثل جزءاً أساسياً من إجراءاتنا العاجلة لصالح أكثر من مليون شخص لا تتوافر لهم أسباب العيش الكريم. ويتمثل هدفنا في تحقيق المأوى الملائم للجميع، وبخاصة للفقراء المحروميين في المناطق الحضرية والريفية، من خلال اتباع نهج داعم للتنمية وتحسين المأوى السليم بيئياً.

٤ ثالثة - وفيما يتعلق بالموضوع الثاني، فإن التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية تجمع بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، مع الاحترام التام لجميع حقوق الإنسان والحرريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية، وتوفر وسيلة لتحقيق عالم ينعم بمزيد من الاستقرار والسلام، ويقوم على أساس رؤية أخلاقية وروحية. [تعتبر الديمقراطية والحكم والإدارة اللذان يتسمان بالشفافية والطابع التمثيلي والمساءلة في جميع قطاعات المجتمع أساساً لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة. بيد أن الافتقار إلى التنمية وانتشار الفقر المدقع يعوقان التمتع الكامل والفعال بحقوق الإنسان ويضعفان الديمقراطية والمشاركة الشعبية].

٥ - واعترافاً بالطابع العالمي الذي تتسم به هذه القضايا، قرر المجتمع الدولي، بعقده للمؤتمر الثاني، أن اعتماد نهج عالمي منسق يمكن أن يعزز إلى حد بعيد التقدم نحو بلوغ هذه الأهداف. فالأهماط غير

المستدامة للإنتاج والاستهلاك، وبخاصة في البلدان الصناعية، والتدور البيئي، والتغيرات الديموغرافية، وانتشار الفقر واستمراره، وعدم المساواة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، يمكن أن تكون لها تأثيرات محلية وعلى مستوى البلدان وعالمية. وكلما سارت المجتمعات المحلية والحكومات المحلية والشركات فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص وقطاع المجتمعات المحلية إلى ضم جهودها لوضع استراتيجيات شاملة وجريدة ومبتكرة للمأوى والمستوطنات البشرية، تحسنت التوقعات بشأن سلامة البشر وصحتهم ورفاههم، وازداد التفاؤل بإمكانات العثور على حلول للمشاكل البيئية والاجتماعية العالمية.

٤ - وبعد النظر في التجربة المستخلصة منذ مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، الذي عقد في فانكوفر بكندا في عام ١٩٧٦، يؤكد المؤئل الثاني من جديد النتائج المستمدة من المؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخرًا والتي طورتها إلى برنامج للمستوطنات البشرية: ألا وهو جدول أعمال المؤئل. وقد صدر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية - قمة الأرض - الذي عقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، جدول أعمال القرن ٢١. وفي ذلك المؤتمر، وافق المجتمع الدولي على إطار للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. وتولى كل من المؤتمرات الأخرى، بما في ذلك المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥)؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كونهاون، ١٩٩٥)؛ والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، ١٩٩٤)؛ والمؤتمرون العالميان المعنى بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (بربادوس، ١٩٩٤)؛ والمؤتمرون العالميان المعنى بالحد من الكوارث الطبيعية (يوكوهاما، ١٩٩٤)؛ والمؤتمرون العالمي لحقوق الإنسان (فيينا، ١٩٩٣)؛ بالإضافة إلى مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (نيويورك، ١٩٩٠)؛ والمؤتمرون العالميان المعنى بتوفير التعليم للجميع (جومتنيان، تايلند، ١٩٩٠). التصدي أيضًا للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الهامة، بما في ذلك عناصر جدول أعمال التنمية المستدامة، التي يقتضي تنفيذها الناجح اتخاذ الإجراءات اللازمة على الصعيد المحلي والوطني والدولي. وإن الاستراتيجية العالمية لتوفير المأوى حتى سنة ٢٠٠٠، التي اعتمدت في عام ١٩٨٨، والتي تؤكد ضرورة تحسين انتاج المأوى وتوفيره ومراجعة سياسات الإسكان الوطنية واعتماد استراتيجية تمكينية، إنما توفر مبادئ توجيهية مفيدة لتحقيق المأوى الملائم للجميع في القرن القادم.

٥ - وقد اقترنت التحضر، عبر التاريخ، بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز محو الأمية والتعليم، وتحسين الحالة العامة للصحة، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية والمشاركة الثقافية والسياسية والدينية. وأدى التحول إلى الديمقراطيات إلى تعزيز هذه الفرص وتعزيز المشاركة والإسهام ال乎ادفين للجهات الفاعلة في المجتمع المدني والشراكات بين القطاعين العام والخاص وللتحطيط والإدارة للذين يتسمان باللامركزية والمشاركة. وتشكل هذه ملامح لأي مجتمع حضري ناجح. وتمثل المدن والبلدان محركاً للنمو وحاضنة للحضارة وتعمل على تطور المعرفة والثقافة والتقاليد، فضلاً عن الصناعة والتجارة. وتبشر المستوطنات الحضرية، التي تحظى وتدار بصورة ملائمة، بنجاح التنمية البشرية وحماية الموارد الطبيعية للعالم من خلال قدرتها على إعالة أعداد هائلة من البشر والحد في الوقت نفسه من نطاق تأثيرها على البيئة الطبيعية. ويتساوى نمو المدن والبلدان في إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وبيئية تتتجاوز حدود المدن. ويتناول المؤئل الثاني جميع المستوطنات - الكبيرة والمتوسطة والصغرى - ويؤكد من جديد ضرورة إدخال تحسينات عالمية في الأحوال المعيشية وظروف العمل.

٦ - وللتغلب على المشكلات الراهنة وكفالة التقدم في المستقبل في تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المستوطنات البشرية، فإن علينا أن نبدأ بإدراك ما تواجهه المدن والبلدان من

تحديات. وتشير الإسقاطات الراهنة إلى أن ٣ بلايين من البشر - يمثلون نصف سكان العالم - سيعيشون بحلول القرن القادم في المناطق الحضرية. وتشمل أخطر المشاكل التي تواجه المدن والبلدات وسكانها عدم كفاية الموارد المالية، والافتقار إلى فرص العمل، وانتشار التشرد وتوسيع المستوطنات، وزيادة الفقر واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، وازدياد الشعور بعدم الأمان وارتفاع معدلات الجريمة، وعدم كفاية الموجودات من المباني والخدمات والهيكل الأأساسية وتدورها، والافتقار إلى المرافق الصحية والعلمية، واستخدام الأرضي على نحو غير ملائم، وحيازة الأرضي على نحو غير مضمون، وزيادة ازدحام حركة المرور، والتلوث، ونقص المساحات الخضراء، وعدم كفاية إمدادات المياه والمرافق الصحية، وعدم تنسيق التنمية الحضرية، وزيادة التعرض للكوارث. ويشكل كل هذا تحدياً خطيراً لقدرات الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان النامية، على جمعي المستويات لتحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، التي تعتبر عناصر للتنمية المستدامة، تتسم بالترابط والتعاضد - وهي الإطار اللازم لما نبذله من جهود للتوصيل إلى رفع نوعية الحياة لجميع البشر. وارتفاع معدلات الهجرة الدولية والداخلية وكذا نمو السكان في المدن والبلدات، والأنمط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك، كل ذلك يطرح هذه المشاكل بأشكال بالغة الحدة. وفي هذه المدن والبلدات، تعيش قطاعات كبيرة من السكان الحضر في العالم في أحوال غير ملائمة وتجاه مشاكل خطيرة، بما في ذلك المشاكل البيئية التي تتفاقم من جراء عدم كفاية القدرات التخطيطية والإدارية، ونقص الاستثمار والتكنولوجيا. وعدم كفاية تعبئة الموارد المالية وتوزيعها بشكل غير ملائم، بالإضافة إلى عدم توافر الفرص الاجتماعية والاقتصادية. وفي حالة الهجرة الدولية، فإن للمهاجرين احتياجات من الإسكان والخدمات الأساسية، والتعليم، والعملة، والادماج الاجتماعي دون فقد الهوية الثقافية، ويتعين منحهم ما يكفي من الحماية والاهتمام داخل البلدان المضيفة.

٧ - وفي عملية العولمة وتعاظم الترابط، تمثل المستوطنات الريفية تحدياً كبيراً وفرصة هائلة لتجديد المبادرات الإنمائية على جميع المستويات وفي جميع الميادين. غير أن العديد من المستوطنات الريفية تعاني عدم توافر أو عدم كفاية الفرص الاقتصادية، وبخاصة العمالة، والهيكل الأأساسية والخدمات، ولا سيما المتصلة منها بالمياه، والمرافق الصحية، والصحة، والتعليم، والاتصال، والنقل، والطاقة. ويمكن للجهود والتقنيات الملائمة للتنمية الريفية أن تساعد على الحد من أوجه الاختلال، والممارسات غير المستدامة، والفقر، والعزلة، والتلوث البيئي، وحيازة الأرضي على نحو غير مضمون، وغير ذلك. وبإمكان هذه الجهود أن تسهم في تحسين الروابط بين المستوطنات الريفية والأنشطة الرئيسية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي كفالة تكوين مجتمعات مستدامة وبيئات مأمونة، وفي تخفيف الضغوط على النمو الحضري.

٨ - وترتبط المدن والبلدات والمستوطنات الريفية بعضها ببعض من خلال حركة السلع والموارد والسكان. وتتسم الروابط بين الحضر والريف بأهمية حاسمة بالنسبة لاستدامة المستوطنات البشرية. ونظراً لأن معدلات نمو السكان في الريف تجاوزت معدلات توليد العمالة والفرص الاقتصادية، فقد زادت الهجرة من الريف إلى المدن بصورة مطردة، ولا سيما في البلدان النامية، مما شكل ضغوطاً هائلة على الهيكل الأأساسية والخدمات الحضرية المجهدة أصلاً. فمن الأمور الملحة القضاء على الفقر في الريف وتحسين نوعية الأحوال المعيشية، فضلاً عن تهيئة العمالة والفرص التعليمية في المستوطنات الريفية والمرأة الإقليمية والمدن الثانوية. ويجب أن يستفاد على أكمل وجه من الإسهامات التكميلية والروابط بين المناطق الريفية والحضرية بتحقيق توازن بين مختلف المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٩ - لقد زاد عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع ودون مأوى ملائم زيادة لم يسبق لها مثيل. فعدم توافر المأوى الملائم والتشرد هما من المحن المتعاظمة في العديد من البلدان، حيث تشكل تهديداً لمستويات الصحة والأمن وحتى الحياة ذاتها. فكل فرد الحق في مستوى معيشة لائق له وأسرته، بما في ذلك القدر الكافي من الغذاء والكساء والسكن والمياه والإصلاح، وفي استمرار تحسين ظروف معيشته.

٩ مكررة - والزيادة المتتسعة في أعداد المشردين، بمن فيهم اللاجئون والمشرون الذين هم بحاجة إلى حماية دولية، والمشردون داخلياً، من جراء الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان في العديد من مناطق العالم، تعمل على تفاقم أزمة المأوى، وتُبرز الحاجة إلى التوصل إلى حل عاجل للمشكلة على أساس دائم.

٩ ثالثة - وينبغي أن تراعي حاجات الأطفال والشباب، وخاصة فيما يتعلق بيئتهم المعيشية، مراعاة تامة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لعمليات المشاركة التي تعالج تشكيل المدن والبلدات والأحياء؛ وذلك من أجل تأمين ظروف معيشية للأطفال والشباب وإلقاء من بصيرتهم وقدراتهم الإبداعية وأفكارهم في مجال البيئة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحالات الأطفال المستضعفين إلى المأوى، مثل أطفال الشوارع، والأطفال اللاجئين، والأطفال الذين يقعون ضحايا للاستغلال الجنسي. وللوالدين وغيرهم من الأشخاص المسؤولين قانونياً عن الأطفال مسؤوليات وحقوق وواجبات للتصدي لهذه الحاجات تمشياً مع اتفاقية حقوق الطفل.

٩ رابعة - وفي مجال السياسات المتعلقة بالmAوى وبالتنمية الحضرية والإدارة الحضرية، ينبع إيلاء اهتمام خاص لحالات السكان الأصليين ومشاركتهم. وينبغي لهذه السياسات أن تحترم هوية هؤلاء السكان وثقافتهم احتراماً كاملاً وأن تهيئ لهم البيئة الملائمة التي تمكّنهم من المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٩ خامسة - وللمرأة دور هام تضطلع به في تحقيق المستوطنات البشرية المستدامة. ومع ذلك، ونتيجة لعدد من العوامل، منها وطأة الفقر الجاثمة والمتعاظمة التي ترزع تحتها المرأة والتمييز ضد المرأة، تواجه المرأة قيوداً بالغة في الحصول على المأوى الملائم وفي المشاركة الكاملة في صنع القرارات فيما يتصل بتنمية المستوطنات البشرية. وتمكين المرأة ومشاركتها الكاملة وعلى قدم المساواة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتحسين الصحة، والقضاء على الفقر، كلها أمور أساسية لتحقيق المستوطنات البشرية المستدامة.

٩ سادسة - إن الإصابة بالعجز جزء من الحياة الطبيعية. ولم تتح دائماً للأشخاص المصابين بعجز الفرصة للمشاركة كلياً وعلى قدم المساواة في تنمية المستوطنات البشرية وإدارتها، بما في ذلك اتخاذ القرارات، وهذا يرجع في غالب الأحيان إلى الحاجز الاجتماعي والاقتصادية والمادية والحواجز المتمثلة في المواقف وإلى التمييز. وينبغي إزالة مثل هذه الحاجز ودمج حاجات وشواغل الأشخاص المصابين بعجز تماماً كاملاً في خطط وسياسات المأوى والمستوطنات البشرية المستدامة من أجل إتاحة فرص الوصول للجميع.

٩ سابعة - من حق الأشخاص المسنين أن يعيشوا حياة مرضية ومنتجة وينبغي أن تتاح لهم الفرص للمشاركة على نحو كامل في مجتمعاتهم المحلية وال العامة وفي كل عملية اتخاذ القرارات المتعلقة برفاهم،

ولا سيما حاجاتهم في مجال المأوى. وينبغي الاعتراف بمساهماتهم العديدة في العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمستوطنات البشرية وتقديرها حق قدرها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى تلبية حاجاتهم المتطرفة في مجال السكن وقابلية الحركة بغية تمكينهم من مواصلة قضاء حياة مجزية لمجتمعاتهم.

١٠ - وعلى الرغم من أن العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، يفتقر إلى الموارد القانونية والمؤسسية والمالية والتكنولوجية والبشرية للاستجابة على نحو ملائم لسرعة التحضر، فإن العديد من السلطات المحلية تواجه هذه التحديات بروح قيادية مفتوحة ومسؤولية وفعالة، وهي حرية على إدماج العنصر البشري في عملية التنمية المستدامة. وينبغي تعزيز الهياكل التمكينية التي تفسح المجال لروح المبادرة والإبداع المستقلة، وتشجع إقامة الشراكات على نطاق واسع، بما في ذلك إقامة الشراكات مع القطاع الخاص وداخل البلدان وفيها. وعلاوة على ذلك، فإن تمكين جميع الناس، وبوجه خاص الأشخاص الذين ينتمون إلى الفئات المستضعفة والمحرومة، ولا سيما الأشخاص الذين يعيشون في فقر، من المشاركة على قدم المساواة وبفعالية في جميع الأنشطة المتعلقة بالمستوطنات البشرية يشكل أساس المشاركة المدنية، وينبغي للسلطات الوطنية أن تعمل على تسهيله. وفي حقيقة الأمر، فإن جدول أعمال المؤهل يوفر إطاراً لتمكين الناس من الاضطلاع بالمسؤولية من أجل تعزيز وإنشاء مستوطنات بشرية مستدامة.

١٠ مكررة - [تتسم مشاكل المستوطنات البشرية بطابع متعدد الأبعاد تعود أسبابه الأساسية إلى الفقر والتخلف، وتزيد ندرة الموارد من تفاقمها في العديد من البلدان. ومن المسلم به أن المستوطنات البشرية ليست بمعزل عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات للبلدان ولا يمكن عزلها عن ضرورة توافر إطار دولي موات لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة.]

١١ - وثمة فوارق حاسمة فيما يتعلق بالمستوطنات البشرية بين مختلف المناطق والبلدان وفي داخل البلدان. وهذه الفوارق وما يتسم به كل مجتمع بلد من حالات محددة وقدرات متنوعة ينبغي أن تؤخذ في الحسبان في تنفيذ جدول أعمال المؤهل. [فالقيام بترتيبات مؤسسية على الصعد الدولي والإقليمي والوطني، بما في ذلك تعزيز لجنة المستوطنات البشرية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤهل)، باعتباره مركز التنسيق العالمي، وتحصيص الموارد، أمور أساسية لتنفيذ جدول أعمال المؤهل.]

١٢ - إن جدول أعمال المؤهل هو نداء عالمي من أجل العمل على جميع المستويات. فهو يقدم، ضمن إطار من الأهداف والمبادئ والتعهدات، رؤيا إيجابية للمستوطنات البشرية المستدامة - حيث يتيسر للجميع مأوى ملائم وبيئة صحية وآمنة، وخدمات أساسية، وعمل منتج يختاره المرء بحرية. فجدول أعمال المؤهل حري بأن يوجّه جميع الجهود نحو تحويل هذه الرؤيا إلى حقيقة.

- - - - -